علي سيف حسن لوزير الاعلام: لا تشوه الاصطفاف الوطني

طالب رئيس فريق إعداد الخطة الخاصة بالاصطفاف الوطني في الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار علي سيف حسن، وزير الإعلام نصر طه مصطفى ونائبه بوقف تشويه فكرة الاصطفاف ، من خلال التلفزيون الرسمي "قناة اليمن" وكذا وسائل الاعلام الحكومية الأخرى.

وقال حسن في رسالة مقتضبة لوزير الإعلام نشرها بصفحته على موقع "فيس بوك" : أطالبكم بوقف التشويه لفكرة الاصطفاف الوطني وتشويه مفهومه من خلال الفضائية اليمنية وأية وسيلة إعلام عامة أخرى. وأشار إلى أن الفريق الذي يرأسه قد عمل لعدة أيام على إعداد خطة تنفيذية لبلوغ الاصطفاف الوطني" . وحملت رسالة رئيس فريق اعداد خطة الاصطفاف، إيحاءات صريحة إلى خروج وسائل الإعلام الرسمية عن وظيفتها الاساسية، إلى معارك جانبية.

وجاءت هذه الرسالة في أعقاب تحذيرات عدة أطلقها قياديون في الحراك الجنوبي وشخصيات سياسية وإعلامية، من خطورة التحريض العلني الذي يمارس في الإعلام الرسمي.

أضاءات

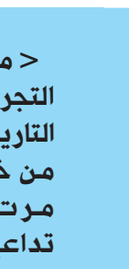

أحمد الحبيشي

«ما تشهده البلاد من انهيارات وأزمات ومخاطر مدمرة وتحديات معقدة هو الحصاد المر للانقلاب على المبادرة الخليجية وتحويل المرحلة الانتقالية إلى مرحلة انتقامية يسودها النفاق والشقاق والعزل السياسي والإقصاء والأخونة والمحاصصة في جميع أجهزة الدولة العسكرية والأمنية والمدنية والسلطة القضائية وهو ما لم تتضمنه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية».

د.حسن علي مجلي

«إن اضطهاد الناس باسم الدين وتولي فئة كهنوتية أو لاهوتية التحكم تحت ذريعة أنهم (رجال الدين) هو من أكبر العوائق أمام الدولة المدنية المرتجاه في اليمن».

عباس غالب

مع الاحتفاظ بخاصية كل من التجربتين اليمنية واللبنانية فإن التاريخ يعيد نفسه في تماثلهما, من خلال الفترات العصيبة التي مرت بها التجربة اللبنانية إثر تداعيات الحرب الأهلية منتصف سبعينيات القرن المنصرم والتجربة اليمنية التي تخوض منذ نفس تلك الفترة ارهاصات غمار مشاهد تجريب التحولات التي تكاد تكون صيغة مكررة لما حدث للأشقاء في لبنان مع الفارق.

أحمد الشرعبي

لم يبد أحد حماساً أو تعاطفاً مع ما يجري في اليمن والسبب معروف ومقنع لأن اليمنيين يكررون نفس سيناريو الصوماليين.

الدول تساعدهم وهم يخربون بيوتهم بأيديهم ولا يلتزمون بالاتفاقيات ووطنهم ليس غالياً عليهم ولا هم في مستوى المسؤولية.

جدل محتدم :

كيف يُمكن لوسائل الإعلام تكريس الطائفية أو الحد منها؟

«داعش» وايران تدخل في الحرب ■ حرية التعبير لا يجب أن تضرب الأمن المجتمعي

يُثير أداء وسائل الإعلام، وبشكل خاص المرئية منها، تساؤلات عدة حول دورها في تأجيج عنف الشارع في العديد من دول المنطقة، وإسهامها أيضًا في التحريض ضد طائفةٍ أو جماعةٍ ما، لا سيما خلال تغطية فترات الأزمات السياسية وما بعدها، التي يُلاحظ فيها عدم التزام العديد من القنوات الرسمية والخاصة بقواعد المهنية والحيادية، واتجاهها إلى ممارسة التحريض والتحريض المضاد، والدخول كطرف في هذه الأزمات.

ولا يقتصر ذلك الجدل المحتدم حول دور الإعلام في تأجيج الصراعات التي يُمكن وصفها بالطائفية على وسائل الإعلام المحلية الرسمية والخاصة فقط، وإنما يمتد أيضًا إلى وسائل إعلام أخرى عربية وأجنبية، تتبنى النهج ذاته في الانحياز الواضح لجماعة دون الأخرى، والتحريض ضد معارضيها.

طائفية وتحزب الإعلام:

تتعدد أشكال طائفية الإعلام ما بين الانحياز لطائفة دينية والتحريض ضد أخرى، أو التحيز لجماعة سياسية، وتخوين معارضيها، ويمكن القول إن ظاهرة الإعلام المتحزب لطائفة دينية أو الموالي لجماعة سياسية هى ظاهرة عالمية وليست مقتصرة فقط على منطقة الشرق الأوسط التي تشهد أزمات سياسية عدة، واحتقانات دينية متعددة. فعلى سبيل المثال، ظهر الإعلام الديني المتطرف في الغرب، وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت أول تجربة لاستخدام القنوات التليفزيونية كمنبر لنشر أفكار دينية معينة، في ظل سيطرة اللوبي اليهودي على أكثر المحطات التليفزيونية الأمريكية انتشارًا، وقد ظل تأثير هذه القنوات محدودًا داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعبير عن مصالح فئة مالكيها، والتأثير على قرارات النخبة، إلى أن بدأت مرحلة الإعلام العابر للحدود، حيث واصلت هذه القنوات وغيرها الدور ذاته، وعملت على فتح قنوات متعددة اللغات لمخاطبة عدد من الدول، بهدف استخدامها كسلاح في ساحة الصراعات الإقليمية.

غير أن انتشار الفضائيات والقنوات الخاصة بشكل كبير قد أسهم في دخول الإعلام في أزمات سياسية ومجتمعية في المنطقة، في ظل مناخ مضطرب، يسمح بالاصطفاف والاصطفاف المضاد، لا سيما في الدول التي تتعدد فيها الانتماءات الدينية والأعراق، وتغيب عن مجتمعاتها فكرة المواطنة. إذ يلاحظ انخراط الإعلام في محاولات تأجيج الصراعات الطائفية الدينية في تلك الدول التي تعلو فيها الولاءات الدينية والطائفية على الانتماءات الوطنية وفكرة المواطنة، وتتزايد محاولات التحريض والتخوين ضد فئة سياسية ما خلال فترة الأزمات السياسية التي تشهدها بعض الدول.

ويُعدُّ الإعلام المذهبي المتطرف أحد أدوات تأجيج الصراع الطائفي في المنطقة، وبصفة خاصة بعد التوسع في تأسيس قنوات فضائية تنطلق من أسس مذهبية ودينية، ولا شك في أن المستجدات السياسية في المنطقة وحالة الاحتقان الطائفي والاصطفاف الديني المسيطرة على المشهد الإقليمي قد زادت من معدلات ظهور هذه القنوات، وهو ما يبدو جليًا في حالة العراق، حيث الصراع المذهبي بين الشيعة والسنة، والاتهامات المتبادلة التي توجهها هذه القنوات لبعضها بعضًا، وبثها روحَ العداء على أساس فقهي تارة، وإسقاط سياسي تارة أخرى، من خلال التركيز على الخلافات الفقهية، والاعتماد على تكفير الآخر، واستدعاء التاريخ وإقحامه في الخلافات المذهبية والسياسية، مما يزيد من احتقان المشهد على أرض الواقع. فيما تعد تجربة الإعلام الداعشي الأحدث في هذا المجال في العراق وسوريا، لا سيما أن الأخيرة قد دخل إعلامها الخاص والرسمي ساحة المعركة منذ بداية الأزمة السياسية في البلاد، من خلال التحريض ضد العلويين من جانب بعض القنوات الخاصة، والتحريض في المقابل ضد المتظاهرين من خلال القنوات الرسمية. فضلا عن دخول القنوات المموَّلة من إيران على خط الصراع المذهبي في العراق، وامتدادها إلى بعض دول الخليج وبشكل خاص في البحرين، التي حاولت أجهزتها المختصة السيطرة على فوضى الفضائيات الإيرانية المحرضة.

أما على الصعيد السياسي، فيُلاحظ أثر البرامج التليفزيونية في تأجيج عنف الشارع المصري، لا سيما خلال الفترة التي سبقت ثورة 30 يونيو؛ حيث تبادل أنصار التيار الإسلامي والمعارضة الاتهامات بالخيانة والعمالة، فيما شهد المجتمع في سابقة هى الأولى من نوعها تحريضًا على الجاليات السورية والفلسطينية، بعد ظهور بعضهم في مظاهرات دعم النظام السابق، وإعلانهم تأييد حكم جماعة الإخوان المسلمين، كما لم يغب التحريض الطائفي ضد الشيعة والمسيحيين من جانب بعض القنوات الدينية المتطرفة التابعة لتيار الإسلام السياسي، كانت نتيجته حرق كنائس وتهجير أسر مسيحية من قرى في الصعيد، وقتل أربعة من الشيعة في يونيو 2013م.

حدود حرية التعبير:

تغيب عن المشهد الإعلامي العربي بشكل خاص والإقليمي بشكل عام، الحيادية في تناول الأحداث على الأرض، في ظل انتشار فوضى القنوات الفضائية الممولة والموجهة، والتي عادةً ما تعبِّر عن المصالح الخاصة لمالكيها، وفي ظل وجود أجندة معينة لكل قناة على حدة، تشغل الفضاء العربي والإقليمي بصراعات لا منتهية.

وفي هذا السياق، اختلف الخبراء والإعلاميون حول حدود الرقابة عندما يتعلق الأمر بما يمكن وصفه بالإعلام الطائفي؛ حيث يؤكد البعض أهميةَ منع التوجهات الطائفية في وسائل الإعلام بحزم، في مقابل آخرين يرون أن من دواعي حرية التعبير عن الرأي السماح لكل الجهات بإطلاق خطابها السياسي والديني في الإعلام. ورغم أن الأصل في مبدأ حرية التعبير هو إشاعته وليس تقييده، يُلاحظ أن أكثر الدول الديمقراطية لا تسمح للحريات بتجاوز مقتضيات الأمن المجتمعي، وفي هذا الاتجاه أشارت منظمة "مراسلون بلا حدود" إلى استخدام الحجة الأمنية لتقييد حرية الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي سبق أن قامت الهيئة المختصة فيها بتنظيم الاتصالات "أوفكوم" بسحب رخصة البث التليفزيوني لشبكة "برس تي في" الإيرانية الناطقة بالإنجليزية، وقررت منع بثها داخل بريطانيا، بحجة خرق القناة الإيرانية لقواعد البث التليفزيوني البريطاني، وسيطرة السلطات الإيرانية على سياستها الإعلامية، وتبنيها نهجًا تحريضيًا الأمر الذي يُشير إلى ضرورة وجود هيئات إعلامية مستقلة يُلقَى على عاتقها مسئولية محاسبة وسائل الإعلام المختلفة وفق شروط وقواعد المهنية والحيادية، والبعد عن التحريض، وهو ما يفتقده الفضاء الإعلامي في المنطقة.

عن المركز الاقليمي للدراسات

المحكمة الإدارية توقف رئيس تحرير صحيفة (الثورة)

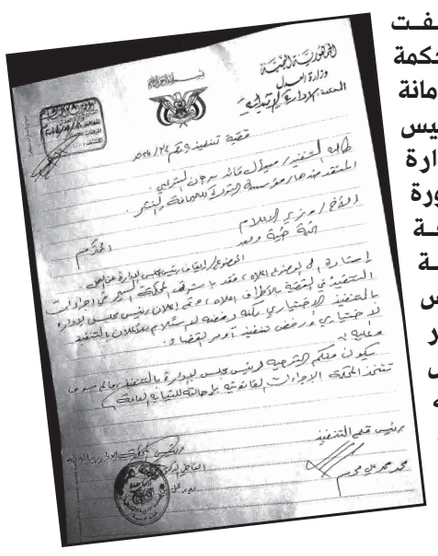

أوقفت المحكمة الإدارية بأمانة العاصمة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر رئيس التحرير عن العمل بعد رفضه التنفيذ الاختياري ورفضه تنفيذ أوامر القضاء.

جاء ذلك في خطاب ومذكرة رئيس المحكمة الادارية بالأمانة القاضي الدكتور بدر علي بن علي الجمرة الموجهة إلى الاستاذ نصر طه مصطفى وزير الاعلام، طالباً منه التوجيه لرئيس مجلس الادارة بالتنفيذ، مالم فسوف تتخذ المحكمة الاجراءات القانونية بإحالته للنيابة العامة.

يذكر ان رئيس مؤسسة الثورة للصحافة يُتَّهم باتخاذ اجراءات تعسفية ضد الصحفية ميهال الشرعبي وكذا عدد من الصحفيين والإداريين والفنيين.

عدن تندد باختطاف أمين عام نقابة المحامين

أقيم في مدينة عدن وقفة تضامنية مع امين عام نقابة المحامين عبدالله قائد قحطان المختطف منذ ايام شارك فيها المئات بينهم قضاة ومحامون واعضاء مجلس النواب والمجالس المحلية وممثلو منظمات المجتمع المدني.. ودعا المشاركون الى سرعة إطلاق سراح المختطف عبدالله قحطان ومحاكمة الخاطفين. وفي الوقفة ألقى رئيس محكمة استئناف عدن القاضي فهيم محسن الحضرمي كلمة قال فيها: ان أياماً صعبة تمر عليهم بخطف المحامي البارز وامين عام نقابة المحامين عبدالله قحطان وأن الصمت عار علينا جميعاً تجاه ذلك.

مستغرباً قيام رجل اعمال بتلك الحادثة وخطف المحامي قحطان من وسط مدينة عدن. واقترح القاضي فهيم توجيه مذكرة لمحافظي عدن والضالع وقائد المنطقة العسكرية الرابعة ومطالبة فورية لرئيس الجمهورية بسرعة اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الخاطفين والافراج عن المحامي عبدالله قحطان .

وفي الختام صدر بيان عن الوقفة الاحتجاجية دعا الى سرعة الافراج عن المحامي قحطان دون قيد او شرط .

وطالب البيان بإدانة مرتكبي ومدبري عملية الاختطاف والقبض عليهم وتسليمهم للعدالة .

كما دعا الى توجيه مذكرة من أبناء محافظة عدن الى محافظ الضالع تطالبه بإطلاق حرية وفك المختطف الاستاذ عبدالله قحطان .

الصيادي: المؤتمر انتصر للجمهورية وضحى بالسلطة حرصاً على حقن الدم اليمني ورفضاً للحرب

علق الاستاذ صلاح الصيادي الامين العام لحزب الشعب الديمقراطي (حشد) في منشور له على صورة جرى تداولها وفيها بدت راية المؤتمر الشعبي يرفعها احد المتظاهرين في مسيرة الحوثيين، بالقول: من رفع علم المؤتمر الشعبي العام في مسيرات الحوثي شخص حاقد ومريض وفاشل ، أراد ان يسيئ للمؤتمر الشعبي الذي يعرفه كل اليمنيين انه حزب وطني جمهوري مدني ينتصر لقضايا الوطن ونظامه الجمهوري وثوابته ووفيّ للدماء والتضحيات التي انتصرت لثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين وقيمها وأهدافها النبيلة والسامية ..

واكد الصيادي ان المؤتمر الشعبي ضحى بالسلطة حفاظاً على الدولة والأمن والنظام والاستقرار ولن يحيد عن ذلك او ينقلب على تاريخه الوطني المشرف.. اليمنيون يثقون بالمؤتمر الذي تنازل عن كامل السلطة من اجل عدم إراقة الدماء اليمنية وتجنيب البلاد الحرب الاهلية ، وبالتالي لن يكون في مسيرة تدعو للحرب والتصعيد والفوضى وسفك دمائنا..

واضاف: المؤتمر حزب وطني كبير ورائد ولن يختطفه احد الى غير ذلك لأن ذلك يتنافى مع بيئته وقيمه وأهدافه الوطنية التي مثلت عاملاً مشتركاً ونقطة لقاء لأغلب اليمنيين..

من رفع الراية المؤتمرية لن ينال من هذا الحزب العظيم ولن يستطيع تشويه حزب بحجم الوطن أرضاً وإنساناً وقيماً ومبادئ وثوابت وأخلاقاً كما عرفناه جميعاً منذ تأسيسه الى اليوم ..!!!